دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي قضايا وتساؤلات حول المستقبل
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	إبراهيم، حسنين توفيق
المجلد/العدد:	ع 67
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الشهر:	سبتمبر - ربيع الأول
الصفحات:	29 - 50
رقم MD:	53068
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	جامعة الدول العربية ، حرب الخليج الثانية ، الأمن القومي ، القومية العربية ، العالم العربي ، النظم السياسية ، العلاقات الخارجية، الصراع العربي - الإسرائيلي ، القضية الفلسطينية ، الأحوال السياسية ، الأحوال الاقتصادية ، لبنان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الأحوال الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/53068

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي : قضايا وتساؤلات حول المستقبل

د. حسنين توفيق إبراهيم

مدرس العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

مقـــدمـة

ثمة عدة عقبات كانت تقف في طريق تحقيق الأمـن القومي العربي قبل تفجر أزمة الخليج الثانية في الثاني مـن أغسطس آب ١٩٩٠ ، على إثـر احتلال العـراق للكويـت وما تـرتب على ذلـك من تطـورات معروفة[١] . ومن أبرز هذه العقبات : غياب تصور عـربي واضح ومحدد لماهية الأمن القومي العربي ، ومن ثم غيـاب استراتيجية عربية تستنـد إلى آليات محددة لتحقيقه [٢] . وجاءت أزمة الخليـج الثانية لتعمق مشكلة الأمن القومي العربي ، فقد كشفـت بجلاء عن غياب الحدود الدنيا لهذا الأمن ، وذلك على الرغم من كثرة الحديث عنه في الخطب والبيانات والتصريحات الرسمية ، وفي البحوث العلمية والندوات الفكرية . ولـذلك فقد كان الأمن القـومي العربي من أهـم القضايا التي دار ـ ولا يـزال ـ حولها الجدل والنقاش ، وذلك باعتباره قضية مركزية وحاكمة لمستقبل الوطن العربي .

---

(١) جدير بـالملاحظة أنه تم إطلاق إسم « أزمـة الخليج الثانية » على الأزمة التي تفجـرت في ٢/٨/١٩٩٠ تمييزاً لها عن أزمة الخليج الأولى التي تمثلت في الحرب بين العراق وإيران ، وهي استمرت حوالى ثماني سنوات .

(٢) هناك العديد مـن الدراسات حول التعريف بمفهوم الأمن القـومي وعناصره . وتتبنى الدراسة التعريـف الذي طرحه د.علي الدين هلال للمفهوم ، وذلك بعد تحليله للعديد من التعريفات السابقة ، ومفاده أن الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضـد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجيـاً ، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المنـاسبة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضاء العام في المجتمع . لمزيد من التفاصيل انظر :

د . علي الدين هلال ، « الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول » ، **شؤون عربية** ، عدد ٣٥ (يناير ١٩٨٤) ، ص ٦ ـ ٢١ .

ولمزيد من التفاصيل حول قضايا ومشكلات الأمن العربي انظر :

ـ أمين هويدي ، فجوة الأمن القومي العربي ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، عدد (يوليو ١٩٨١) ، ص ص ٤١ ـ ٧٧ ،

د . حامد ربيع ، **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة : دار الموقف العـربي ، ١٩٨٤) ، عدلي حسن سعيد **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٧٧) .

والهدف من هذه الدراسة الموجزة هو بلورة القضايا الأساسية للحوار الدائر على الساحة العربية حول الأمن القومي العربي ، وذلك في ضوء الآثار والتداعيات القائمة والمحتملة لأزمة الخليج الثانية . فهناك من يرى أن هذه الأزمة قد جسدت تداعي مفهوم القومية العربية ، ومن ثم ليس هناك مجال للحديث عن نظام إقليمي عربي أو عن أمن قومي عربي يشمل جميع الدول العربية ، حتى أن البعض تحدث عن خرافة أو وهم النظام العربي والأمن القومي العربي . وعلى الجانب الآخر هناك من يعتقد أن الأحداث الجسام التي شهدتها ـ ولا تزال ـ المنطقة العربية تمثل منطلقاً لإعادة بناء وترميم النظام العربي على أسس جديدة ، بما يتضمنه ذلك من إمكانات بلورة تصور عربي أكثر واقعية للأمن القومي. فالصراعات والتحالفات التي حدثت بين الدول العربية ، وردود الأفعال الشعبية في العديد من الدول العربية إزاء أحداث الخليج ، واجتماع الجامعة العربية بكامل أعضائها في دورتها الخامسة والتسعين في القاهرة في نهاية مارس آذار ١٩٩٠، كل تلك مؤشرات تدل على أن هناك نظاماً عربياً قائم وموجود ، ولكنه يعاني حالة من التراجع والتدهور .

ولذلك تعرض هذه الدراسة لبعض مظاهر أزمة النظام الإقليمي العربي ومحاولات تجاوزها، وذلك قبل تفجر أزمة الخليج الثانية ، وتبلور أهم الآثار السلبية لأزمة الخليج على النظام العربي والأمن القومي العربي . كما تعرض لأبرز التصورات المطروحة حول النظام الأمني في المنطقة . ولما كان الهدف المرغوب فيه من وجهة نظر العرب هو تحقيق الأمن القومي العربي انطلاقاً من الظروف والمستجدات التي أفرزتها أزمة الخليج ، فإن هذه الدراسة تعرض لبعض ملامح وعناصر المنهجية الجديدة المطلوبة للتفكير في المشكلات المرتبطة بالأمن القومي العربي على مستوى الفكر والحركة . وتتناول بعد ذلك مصادر تهديد الأمن القومي العربي القائمة والمحتملة في ضوء المتغيرات المستجدة . وتطرح بعد ذلك تصوراً لأبعاد وعناصر وآليات ومؤسسات حماية الأمن القومي العربي . وتحدد أخيراً ملامح نقطة أو نقاط البداية التي يتعين على النظم العربية أن تنطلق منها لإعادة صياغة النظام العربي والعلاقات العربية ـ العربية ، وبالتتابع الأمن القومي العربي على أسس جديدة .

أولاً ـ أزمة النظام العربي ومحاولات تجاوزها قبل تفجر أزمة الخليج الثانية

شهد النظام العربي أزمة حقيقية منذ منتصف السبعينيات ، وذلك نظراً إلى عوامل عديدة ليس هنا مجال التفصيل فيها . ويكفي أن نذكر منها [٣] : خروج مصر من الصف العربي على إثر توقيع

---

(٣) لمزيد من التفاصيل حول مظاهر وأسباب أزمة النظام الإقليمي العربي انظر :

د . أسامة الغزالي حرب ، « النظام العربي تحت التهديد » ، في : مجموعة من الباحثين ، **النظام الإقليمي العربي : الوضع الراهن والتحديات المستقبلية** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون =

اتفاقيات كامب ـ ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ، وفشل بعض الدول العربية في ملء الفراغ الذي نجم عن ذلك ، واهتزاز الأسس الفكرية والأيديولوجية للنظام العربي ، فعلى الرغم من أن معظم النظم العربية ترفع شعارات قومية إلا أنها تتجاهل هذه الشعارات بل وتنتهكها في الممارسة الفعلية . هذا إلى جانب ضعف فاعلية الإطار التنظيمي للنظام العربي متمثلاً في جامعة الدول العربية ، وذلك نظراً إلى عوامل عديدة ليس هنا مجال ذكرها . ناهيك عن ضعف العاطفة القومية لدى الجماهير العربية .

ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت بعض المحاولات لاصلاح النظام العربي وترميمه ، وذلك من خلال رأب الصدع في العلاقات بين الدول العربية ، والتحرك نحو تسوية بعض المشكلات المتفجرة في المنطقة . وثمة عدة ظواهر رأى البعض أنها مؤشرات للصحوة في النظام العربي منها [٤] : اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ـ وهي أعادت طرح القضية الفلسطينية على جدول أعمال العمل العربي والدولي من جديد ـ كما أنها مثلت دعماً قوياً لما عُرف « بهجوم السلام الفلسطيني ـ العربي » ، وتوقف الحرب العراقية الإيرانية ، وعودة مصر إلى الصف العربي ، وقيام التجمعات الإقليمية ، والسعي من أجل احتواء بعض المشكلات العربية ، وتدعيم دور الجامعة العربية ... إلخ .

وعلى الرغم من وجود هذه المؤشرات التضامنية في النظام العربي ، فقد ظلت هناك بؤر ملتهبة ومشكلات متفجرة ، منها على سبيل المثال : استمرار الصراع السوري ـ العراقي ، واستمرار الأزمة اللبنانية (التي شهدت انفراجة في الزخم السياسي لأزمة الخليج . وفي ضوء التطورات الجديدة على

= مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، ١٩٨٩) ، ص ٢٣٥ ـ ٢٨٠ . جميل مطر ود . علي الدين هلال **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ط ٤ ، ١٩٨٣) ، ص ٨٣ ـ ١٣٤ ، د . عبد الحميد العراقي ، « النظام الإقليمي العربي ومحاولات اختراق حادة » ، **الباحث العربي** ، عدد ١٧ (أكتوبر ـ ديسمبر ، ١٩٨٨) ، ص ٨٠ ـ ٩٥ ، الأعمال الكاملة (الأوراق والتعقيبات والمناقشات لندوة «رؤية للنظام العربي : الواقع والطموح » التي نظمها مركز الدراسات العربية (لندن) والمنشورة بمجلة **الباحث العربي ، عدد ١٦ (يوليو ـ سبتمبر ١٩٨٨) ، ص ١٠ ـ ١٠٥** ، مجموعة من الباحثين ، **جامعة الدول العربية : الواقع والطموح** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) .

(٤) لمزيد من التفاصيل حول مشكلات ومظاهر الصحوة في النظام العربي انظر :

د . محمد السيد سعيد ، « **هياكل العمل العربي المشترك : تجاوز أزمة النظام العربي** » ، في مجموعة من الباحثين ، **النظام العربي في بيئة دولية متغيرة** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، ١٩٩٠) ، ص ص ١٩ ـ ٧٦ ، مجموعة من الباحثين ، **التقرير الاستراتيجي العربي للأعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) . وتتضمن هذه التقارير ـ خلال الأعوام المذكورة ـ رصداً لبعض مؤشرات التطور الإيجابي في النظام العربي ، منتدى الفكر العربي (عمان) ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، **حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩** (عمان : منتدى الفكر العربي ، ط ١ ، ١٩٩٠) .

الساحة اللبنانية ، فإن الأزمة في طريقها نحو التسوية شبه النهائية) ، وتعثر جهود التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي بسبب تعنت إسرائيل ، وتفجر الوضع في جنوب السودان ... إلخ .

وإلى جانب هذه المشكلات الظاهرة التي لم يتم التوصل إلى حلول لها ، في إطار محاولات إصلاح وترميم النظام العربي ، كانت هناك اختلالات وتناقضات هيكلية كامنة في هذا النظام ، منها على سبيل المثال : التناقض بين امتلاك الثروة والقدرة على حمايتها ، والاختلال في توزيع السكان في الوطن العربي، والتناقض بين القطرية والقومية ، والتناقضات بين الدول العربية من حيث مستويات الدخول والمعيشة ، وتزايد مؤشرات التبعية الهيكلية والانكشاف الاقتصادي إزاء الخارج ، وهي ظاهرة تعاني منها الدول العربية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة . وبالإضافة إلى ما سبق ، هناك اختلال في التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية وإسرائيل لصالح الثانية ، واختلال في التوازن بين دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في المنطقة لصالح الولايات المتحدة ، وما يتركه ذلك من تأثيرات سلبية على بنية النظام العربي وتفاعلاته وقضاياه .

وفي خضم ذلك الخليط من المؤشرات التضامنية والمشكلات الملتهبة والاختلالات والتناقضات الكامنة في النظام العربي ، تفجرت أزمة الخليج في الثاني من أغسطس آب ١٩٩٠ ، وتطورت الأزمة إلى حد اندلاع الحرب بين قوات التحالف الدولي التي كانت الولايات المتحدة محوراً رئيسياً فيه وبين القوات العراقية . وقد انتهت الحرب بالنتائج المعروفة .

ثانياً ـ بعض الآثار المدمرة للأزمة على النظام العربي والأمن القومي العربي

وعلى الرغم من أن الأزمة لم تفرز كل تأثيراتها بعد ، إلا أنها ـ حتى الآن ـ تركت آثاراً عميقة ومدمرة على النظام العربي وقضاياه ، ناهيك عن تأثيراتها السلبية المباشرة التي أصابت الأوضاع السياسية والاقتصادية في أغلب دول المنطقة . وتنبع التأثيرات العميقة للأزمة من عدة اعتبارات ، منها : أنها أزمة لم يسبق لها مثيل في النظام العربي منذ نشأته الرسمية في عام ١٩٤٥ . فمنذ ذلك التاريخ لم يحدث أن قامت دولة عربية باحتلال دولة أخرى والغاء وجودها من الخريطة العربية . كما أنها أزمة شاملة تحولت إلى حرب ضروس ، وقد تم في إطارها توظيف العديد من الأوراق والقضايا الأخرى مثل : القضية الفلسطينية ، والأزمة اللبنانية ، والإسلام والغرب ، والشمال والجنوب ، وقضايا الثروة والفقر في الوطن العربي ... إلخ . وأكثر من هذا فهي أزمة متعددة الأطراف ، حيث بدأت بين دولتين عربيتين ، ثم تحولت إلى أزمة عربية ، وذلك على إثر انقسام الدول العربية بشأنها ، وسرعان ما تحولت إلى أزمة دولية في ضوء صدور القرارات المتتالية للأمم المتحدة ، والقيام بعملية حشد سياسي عالمي ، وحشد عسكري لحوالي ثلاثين دولة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ،

وإجبار العراق على الامتثال لها . وهذا مرده أن الأزمة تفجرت في منطقة استراتيجية تمثل أهمية حيوية بالنسبة وإلى الغرب ، حيث مصادر النفط ، والممرات المائية الاستراتيجية ... إلخ ، وبالتالي فإن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحرك سياسياً وعسكرياً لتحرير الكويت فحسب ، ولكن أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ لتأمين وحماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة ، خاصة أن هذه الأزمة الإقليمية الدولية الكبرى تعتبر أول امتحان للنظام الدولي الجديد الذي هو قيد التشكل الآن ، وذلك عقب انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي . وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في صياغة هذا النظام وتحديد أبعاده وملامحه [٥].

وليس هذا مجال التفصيل في الآثار التي تركتها الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العديد من الدول العربية ، حيث هناك العديد من الدراسات والتقارير في هذا الصدد [٦]. وإلى جانب الآثار المباشرة للأزمة على الأوضاع الداخلية في أغلب الأقطار العربية ، فإنها تركت آثاراً سلبية خطيرة على النظام العربي ، حتى أن وجود هذا النظام نفسه أصبح مهدداً . ومن أهم هذه الآثار ما يلي [٧]:

---

(٥) لمزيد من التفاصيل حول ملامح النظام الدولي الجديد ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيه انظر :

د . جمال زهران ، « أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد » **السياسة الدولية** ، عدد ١٠٣ (يناير ١٩٩١) ، ص ٨٠ ـ ٨٦ ، د . عبد المنعم سعيد ، **مصر والنظام الدولي في التسعينيات** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، عدد ٨ ، أغسطس ١٩٨٨) ، محمد زكريا اسماعيل « النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة » ، **المستقبل العربي** ، عدد ٤٣ (يناير ١٩٩١) ص ٤ ـ ٢٠ .

(٦) انظر على سبيل المثال :

خالد زغلول ، « انعكاسات الغزو على الاقتصاد المصري ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٠٢ (أكتوبر ١٩٩٠) ، ص ١٢٦ ـ ١٣٠ ، عبد الفتاح الجبالي ، « الاقتصاد العربي ومخاطر ما بعد الغزو » ، **السياسة الدولية** ، المرجع السابق ، ص ١٣١ ـ ١٣٦ ، د . عثمان محمد عثمان ، « الأبعاد الاقتصادية لأزمة الخليج . بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربي » ، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي الرابع الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة من ١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٠ د . علي الكنز ، « الآثار المحتملة لأزمة الخليج على المجتمعات والدول العربية » ، **الوحدة** ، العددان ٧٧ ، ٧٨ (فبراير ومارس ١٩٩١) ، ص ص ٩٩ ـ ١٠١ ، د . مصطفى التير ، «انعكاسات أزمة الخليج على مسيرة تحديث المجتمع العربي » ، **الوحدة** ، العددان ٧٧ ، ٧٨ (فبراير ومارس ١٩٩١)، ص١٠٢ ـ ١٠٥.

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر :

د . أحمد يوسف أحمد ، « النظام العربي وأزمة الخليج » ، ورقة قدمت إلى ندوة « أزمة الخليج : الأبعاد الإقليمية والدولية » التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة ١٦ ـ ٢٠ يناير ١٩٩١ ، أماني صالح ، « الغزو واشكاليات العمل العربي المشترك » ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ (أكتوبر ١٩٩٠) ص ص ٦٥ ـ ٦٨ ، وحيد عبد المجيد ، « مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو » السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ (أكتوبر ١٩٩٠) ، ص ٦١ ـ ٦٤ .

١ ـ حدوث انقسام لم يسبق له مثيل بين الدول العربية بشأن الأزمة وتطوراتها . فعلى الرغم من أن كل الدول العربية أدانت ـــ صراحة أو ضمناً ـ مسألة احتلال العراق للكويت ، إلا أنها لم تتخذ موقفاً موحداً لإجبار العراق على الخروج من الكويت . والمشكلة الأخطر من ذلك هي أن الانقسام لم يقتصر على النظم الحاكمة فقط ، بل امتد ليشمل النخب المثقفة والجماهير العربية . وهكذا ساهمت الأزمة في إثارة الضغائن والحساسيات بين الشعوب العربية وتعميقها .

٢ ـ أن الأزمة جسدت فشل التجمعات الإقليمية العربية التي نظر إليها البعض باعتبارها مدخلاً لتدعيم الجامعة العربية ، ونظر إليها آخرون على أنها بديل موضوعي للجامعة . كما أنها أظهرت عدم فاعلية الجامعة باعتبارها المؤسسة العربية الأم ، حيث لم تنجح في اتخاذ التدابير التي من شأنها إجبار العراق على الخروج من الكويت ، وذلك نظراً إلى أسباب عديدة أبرزها انقسام الدول العربية بشأن الأزمة ، هذا إلى جانب طبيعة ميثاق الجامعة وآليات العمل فيها [٨] . ولذلك فقد تحرك النظام العربي بصورة عاجزة وعديمة الفاعلية ، بينما اتسم تحرك النظام الدولي بالسرعة والفاعلية . وأكثر من هذا فقد أدت الأزمة إلى اهتزاز مصداقية بعض الشعارات القومية .

٣ ـ على الرغم مما يُقال عن أن الأزمة قد أدت إلى تراجع مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، استناداً إلى أن الولايات المتحدة قد تحركت بنفسها عسكرياً للدفاع عن مصالحها ومصالح الغرب عموماً في المنطقة ، وأنها بذلت قصاري جهدها لتجعل إسرائيل بعيدة عن الأزمة ـ على الرغم من ضربها بالصواريخ العراقية ـــ فدخول إسرائيل الحرب كان من شأنه إلحاق الضرر بالتحالف الدولي المضاد للعراق [٩] ، على الرغم من ذلك ، الا أنه ثمة صعوبة في ـــ التسليم بهذه المقولة على طول الخط ، إذ أن وضع إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية يرتبط أساساً بالصراعات العربية ـ الأمريكية ـــ بل والغربية عموماً ـ وليس بالصراعات العربية ـــ العربية ، ناهيك عن دور اللوبي الصهيوني في السياسة الأمريكية . وبالإضافة إلى ذلك فقد حققت إسرائيل من جراء الأزمة الكثير من المكاسب المادية والسياسية والعسكرية الخالصة (منح وقروض ، مساعدات عسكرية ، تقوية علاقتها ببعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الموحدة) كما أن

---

(٨) حول تقييم دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج انظر :

د . أحمد الرشيدي ، « أزمة الخليج في إطار جامعة الدول العربية » ، ورقة قدمت إلى ندوة « أزمة الخليج : الأبعاد الإقليمية والدولية » التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية خلال الفترة ١٦ ـ ٢٠ يناير ١٩٩١ ، د . عطية حسين أفندي ، « الجامعة العربية وأزمة الخليج » ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٠٤ (ابريل ١٩٩١) ، ص ص ٣٥ ـ ٦١ .

(٩) لمزيد من التفاصيل أنظر :

وحيد عبد المجيد ، « تأثير أزمة الخليج على قضايا عربية أخرى » ورقة قدمت إلى ندوة « أزمة الخليج : الأبعاد الإقليمية والدولية » التي نظمها مركز البحوث والدراست السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة ١٦ ـ ٢٠ يناير ١٩٩١ .

الضعف والتشتت العربي تصب في النهاية في مصلحة إسرائيل . وقد استغلت إسرائيل مناخ الأزمة لتؤكد للرأي العام العالمي أنها ليست مصدر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بل هي ضحية له . كما أنها استغلت هذا المناخ لتصعيد أعمالها العدوانية ضد الانتفاضة الفلسطينية ، ولتستمر في مخطط توطين اليهود السوفييت [١٠] .

٤ ـ في خضم الأزمة استطاعت بعض دول الجوار الجغرافي وبالذات إيران وتركيا ، أن تحقق بعض المكاسب السياسية والاستراتيجية ـ وذلك من منطلقات مختلفة ـ وبالتالي ، فمن المتوقع تزايد الدور الإقليمي لهاتين الدولتين في المستقبل [١١] . ويثير ذلك على الفور التساؤل حول طبيعة ومستقبل العلاقات بين العرب ودول الجوار الجغرافي . فإلى جانب المشكلات والحساسيات التي كانت قائمة بين العرب وهذه الدول قبل تفجر أزمة الخليج ، فإن الأزمة أوجدت بؤراً ومصادر جديدة للاختلاف والتوتر .

٥ ـ أن الأزمة أدت في التحليل النهائي إلى زيادة النفوذ الغربي ، وبخاصة الأمريكي ، في المنطقة . فلا شك في أن الدول الغربية التي ساهمت في حسم العمليات العسكرية ضد العراق ومن أجل تحرير الكويت ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، سيكون لها دور بارز في ترتيب أوضاع المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب . وهذه مسألة لها تداعياتها وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي العربي .

وهكذا ، يمكن القول بأن الأزمة قد أكدت غياب حد أدنى من الاتفاق بين الدول العربية حول ماهية الأمن العربي واستراتيجية تحقيقه [١٢] . فتحقق الأمن القومي العربي يفترض مسبقاً وجود درجة من

---

(١٠) انظر :

عماد جاد ، « الغزو في الاطار الإقليمي : إسرائيل وتركيا » ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٠٢ (أكتوبر ١٩٩٠) ص ٧٥ ـ ٧٨ ، مجموعة من الباحثين ، **أوراق الشرق الأوسط** (القاهرة : المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، نوفمبر ١٩٩٠) ، ص ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(١١) لمزيد من التفاصيل انظر :

بدر أحمد عبد العاطي ، « إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب » ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٠٤ (ابريل ١٩٩١) ، ص ص ٦٥ ـ ٧١ ، حسن أبو طالب ، « إيران وانعكاسات التسوية مع العراق » ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٠٢ (أكتوبر ١٩٩٠) ، ص ص ٦٩ ـ ٧٤ ، د . عبد المنعم سعيد ، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، يوليو ١٩٨٧) ، د . هالة سعودي ، « أزمة الخليج ودولتا الجوار : تركيا وإيران » ، ورقة قدمت إلى ندوة « أزمة الخليج : الأبعاد الدولية والإقليمية » التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة من ١٦ ـ ٢٠ يناير ١٩٩١ .

(١٢) انظر :

جورج طرابيشي ، «مخاطر أزمة الخليج على الوضع العربي » ، **الوحدة** ، العددان ٧٧ ـ ٧٨ (فبراير ومارس،١٩٩١) =

التضامن والتنسيق بين الدول العربية ، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا المصيرية والتحديات الكبرى الداخلية والخارجية التي تواجه الوطن العربي . وقد جاءت أزمة الخليج لتنسف بعض المؤشرات التضامنية التي كان يشهدها النظام العربي ، ولتعطل بعض الآثار الإيجابية لمؤشرات أخرى ، ولكن الأزمة أبرزت في الوقت نفسه ضرورة تطوير رؤية عربية واقعية للأمن القومي العربي . وبغض النظر عن أهداف العراق من وراء الربط التكتيكي بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، فإن الذي لا يمكن تجاهله هو أن الأزمة كشفت بجلاء عن الترابط بين قضايا المنطقة من الناحية الموضوعية . وبالتالي ، فإن انتهاء الأزمة والحرب في الخليج لا يمثل ضماناً للأمن والاستقرار في المنطقة ، طالما بقيت المشكلات الأخرى فيها ـ وعلى رأسها القضية الفلسطينية ـ دون حل عادل وشامل . وفي ظل غياب رؤية واضحة واستراتيجية محددة وآليات فعالة للأمن القومي العربي ، فإن التطورات الراهنة على الساحة العربية قد تؤدي إلى ما يلي :

١ ـ فرض ترتيبات أمنية على المنطقة من خارجها ، دون أن يكون للعرب دور حاسم في تحديدها والمساهمة فيها ، ومثل هذه الترتيبات قد تؤدي في الأجلين القصير والمتوسط إلى الاستقرار ، لكنه سيكون استقرارًا ظاهرياً ، أي غير مستند إلى أسس موضوعية ، قوامها تصفية بؤر ومصادر التوتر والنزاع في المنطقة بصورة كاملة . ولذلك فإن الترتيبات الأمنية المفروضة من الخارج من الأرجح أنها ستشكل مصدراً لعدم الاستقرار في المدى الطويل .

٢ ـ انخراط بعض الدول العربية التي تجمعها بعض الروابط الجغرافية والسياسية والاقتصادية المتميزة في ترتيبات أقاليمية أو لتحقيق أمنها ، وذلك بمعزل عن الأمن القومي العربي ، الأمر الذي يحول دون تطوير استراتيجية فعالة لتحقيق الأمن العربي .

٣ ـ تركيز كل دولة عربية على أمنها القطري بالمعني الضيق ، دون النظر إليه باعتباره جزءاً من الأمن العربي الشامل الذي يجب أن يعمل العرب من أجل تحقيقه . ومثل هذه الوضعية قد تدفع بعض الدول العربية إلى توثيق علاقاتها مع بعض الدول غير العربية بحثاً عن الحماية والأمن . ولذلك فإنه من الأهمية بمكان التعرف على التصورات المطروحة للنظام الأمني في المنطقة .

ثالثاً ـ أهم التصورات حول النظام الأمني في المنطقة

نظراً إلى كافة الاعتبارات السابقة تزايد الجدل السياسي والفكري حول موضوع الأمن في أعقاب تفجر أزمة الخليج الثانية . وطُرحت العديد من التصورات من قبل بعض الأطراف العربية وغير العربية

= ص ص ٣٥ ـ ٤٠ ، د. رضا فودة ، « أزمة الخليج وأثرها على الأمن القومي العربي » ، وقد قدمت إلى المؤتمر السنوي الرابع الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية خلال الفترة ١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٠ ، د. علي ضوي ، « نظرة عامة في مخاطر الأزمة على الوضع العربي » الوحدة ، العددان ٧٧ ، ٧٨ ، (فبراير ومارس ١٩٩١) ، ص ص ٥٠ ـ ٥٣ .

في هذا الصدد ، ويمكن بلورتها في عدد من الجدليات التي تعتبر حاكمة لمستقبل النظام الأمني في الوطن العربي ، وهي على النحو التالي [١٣] :

١ ـ جدلية الإقليمي والدولي : ويُثير هذا على الفور مسألتين : الأولى هي مستقبل الوجود العسكري الأجنبي المكثف في المنطقة ، وحدود دور بعض الأطراف الدولية ، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية ، في ترتيبات الأمن في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة . وإذا كان هناك اتجاه عام يركز على ضرورة أن تكون ترتيبات الأمن نابعة من دول المنطقة دون تدخل من أي قوى أجنبية ، فإن هذا يطرح عدة تساؤلات منها : ماهي إمكانات التوصل إلى تصور مشترك للأمن بين دول المنطقة في ضوء الانقسامات التي أوجدتها حرب الخليج ؟ وهل ستضمن هذه الصيغة الأمن للدول الصغيرة في المنطقة ؟ وما هي القدرات الحقيقية لدول المنطقة لتفرض تصورها للأمن في حالة تعارضه مع بعض الأهداف والمصالح الأجنبية في المنطقة ، وذلك في ضوء حالة التبعية الهيكلية التي تعاني منها بعض دول المنطقة ؟ وهل من المتصور أن تقبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي خاضت الحرب إلى جانبها أن تنفض يدها عن المنطقة بعد انتهاء الحرب دون أن تتدخل بدرجة أو أخرى لصياغة الترتيبات الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب بالشكل الذي يخدم مصالحها ؟ وماهي طبيعة وحدود مثل هذا التدخل ؟.

أما المسألة الثانية ، فتتمثل في طبيعة دور الأمم المتحدة في النظام الأمني المنشود . وهنا تُطرح بعض الأفكار وتتخذ بعض الإجراءات مثل : وجود قوات للأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلام في بعض أجزاء المنطقة ، وقيام الأمم المتحدة بإيجاد صيغة مناسبة لحماية المواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال ، ودور الأمم المتحدة في تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وقيامها بضمان أية اتفاقيات جماعية تتوصل إليها دول المنطقة بشأن ترتيبات الأمن وضمانات عدم اعتداء فيما بين دول المنطقة .

٢ ـ جدلية العربي والشرق أوسطي : فالبعض يؤكد على ضرورة أن تكون ترتيبات الأمن عربية خالصة لا تشترك فيها دول الجوار الجغرافي مثل تركيا وإيران وباكستان ، وذلك في إطار تصور عربي خالص للأمن القومي . وهناك من يرى ضرورة أن تكون هذه الدول جزءاً من النظام الأمني المنشود ، حتى يتحقق الاستقرار في المنطقة ، حيث لا يمكن تجاهل دورها . وهنا تُثار على الفور مسألة حدود وطبيعة المكوّن العربي في النظام الأمني الشرق ـ أوسطي ، وهل يمكن للعرب تطوير نظام للأمن خاص بهم دون أن يتعارض مع النظام الأمني الشرق أوسطي؟ وما هي طبيعة

---

(١٣) لقد تمت بلورة أهم التصورات المطروحة للنظام الأمني في المنطقة من واقع رصد وتحليل العديد من التصريحات والبيانات التي صدرت عن مسؤولين عرب وغير عرب منذ تفجر الأزمة في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وذلك من خلال بعض الصحف العربية وأهمها « **الأهرام** » و « **الحياة** » والأجنبية وأهمها « **News Week** » و « **Time** » .

العلاقـات بين النظامين المتصوريـن للأمن ؟ وهـل يمكن إشراك دول الجوار الجغرافي في اتفـاقية أوسع للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، دون إشراكها في الترتيبات الأمنية بين الدول العربية ؟

٣ ـ جدلية الخليجي والعربي : ففي اللحظة الراهنة ينصب الاهتمام على مسألة أمن الخليج العربي لكن هناك من يـؤكد على ضرورة النظر إلى النظام الأمني للخليـج العربي في إطار تصور أوسـع للأمن القومـي العربي برمتـه . ويضـع هذا الطـرح العرب أمـام تحدٍّ حقيقي يتمثل في القـدرة على بلورة تصور عربي للأمـن القومي ، يستند إلى استراتيجية واضحة ، وأطر مؤسسيـة وتنظيمية فاعلة ، وإجراءات محددة تطبقها الـدول العربية دون إخلال بالتـزاماتها ، وكل ذلك في ضوء كـافة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية السلبية التي ترتبت على أزمة الخليج .

٤ ـ جدلية الأمن الإسرائيلي والأمن العربي : فالذي لا شك فيه أن هناك تصوراً إسرائيلياً واضحاً للأمن، وهو يتعارض مع مقومات الأمن القومي العـربي . وفي هذا السياق ، فإن أية ترتيبات أمنية لابد أن تتضمن بعض الإجراءات والضمانات التي من شأنها وقف النزعة العدوانية والتوسعية لإسرائيل، ووقـف أو تقييد الهجـرة إليهـا ، لما يمثله ذلـك مـن أضرار جسيمـة على القضية الفلسطينيـة في المستقبل. كما أن التـوصل إلى تسـوية عـادلة وشـاملة للقضيـة الفلسطينية والصراع العـربي ـ الإسرائيلي تعتبر من المقومات الأساسية للأمن في المنطقة .

٥ ـ جـدلية العسكري والاقتصادي والسيـاسي : فأيا كان النظـام الأمني المنشود للمنطقة ، فهـو ليس قضيـة عسكريـة فقط ، بـل يشمل العـديد مـن المقومـات والعلاقـات السياسيـة والاقتصاديـة والاجتماعية بين أطرافه . وقد يتم التركيز على بعض الأولـويات في المجالات المختلفة ، لكن لابد من النظرة الشاملـة لموضـوع الأمن . فالأمـن وثيق الارتباط بالتنميـة ، وهي ظاهرة مجتمعيـة تغطي مختلف جوانب المجتمع .

٦ ـ جـدلية التغير والاستمرار في الحدود السياسيـة : فأحد العنـاصر الهامة في أي ترتيبات أمنيـة هو الحفاظ على الحدود الراهنـة ، والسلامة الإقليمية للكيـانات السياسية في المنطقـة بما فيها حدود العراق بعد انتهاء الأزمة ، وصياغة الضمانات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض . فقبول تقسيم العراق وتغيير حدوده السياسية سيمثلان سابقة خطيرة قد تنطبق على دول أخرى في المنطقة .

وهكذا يبدو أن هنـاك العديد من المسائل الشائكـة المرتبطة بموضـوع الأمن . فهناك عـدة مقومات ومستويات للأمن ، وهناك عدة دوائر إقليمية له . وسيتـوقف شكل النظام الأمني الذي ستتوصل إليه دول المنطقة ـ أو الذي سيفرض عليها ـ على حقيقة التوازنات والتفاعلات بين الأطراف المعنية في مرحلة ما بعد انتهاء حرب الخليج . وإذا كان البديل المرغوب فيه من وجهة نظر العرب هو تطوير تصور عربي واسـتراتيجية عربية للأمن ، فإن لهذا الأمر مدخلاته ومتطلباته . فالمستقبل ليس شيئاً حتمياً ، لا يمكن الفكاك منه ، ولكنه يتضمن بدائل عديدة . وتحقيق المستقبـل الذي نفضله ونرغب فيه يتوقف على عدة

عوامل منها : طرح رؤية متكاملة لهذا المستقبل ، وتعبئة الامكانات المتاحة من أجل تحقيقه . وإنضاج الشروط والظروف الموضوعية التي تساعد على ذلك .

رابعاً ـ نحو منهجية جديدة للتفكير في قضية الأمن القومي العربي

وفيما يتعلق بالأمن القومي العربي ، وما يرتبط به من مشكلات وقضايا ، فإن الأمر يحتاج إلى منهجية جديدة للتفكير في الموضوع ، وبالذات على مستوى النخب الحاكمة التي بيدها اتخاذ القرار . وهذه المنهجية يجب أن تستند إلى الأسس التالية :

١ ـ الخروج من دائرة « الينبغيات » والتفكير بالأماني إلى دائرة الفعل السياسي المستند إلى إرادة سياسية واعية . فالحديث عن موضوع الأمن في الخطب والبيانات والتصريحات الرسمية ، وفي الأبحاث والمقالات ، لن يحققه . فالأفكار الجيدة حول موضوع الأمن العربي كثيرة ، ولكن المهم هو ترجمة هذه الأفكار إلى سياسات وممارسات عملية تلتزم بها الدول العربية .

٢ ـ الخروج من دائرة الازدواجية بين القول والفعل ، فإحدى مآسي العالم العربي أن هناك فجوة كبيرة بين ما يتم الإعلان عنه من قبل النظم الحاكمة وبين ممارساتها العملية . ويستطيع المرء أن يسوق عشرات الأمثلة على ذلك . ولقد ساهمت هذه الازدواجية في إضعاف مصداقية الخطاب السياسي العربي الرسمي ، وغرست بذور عدم الثقة بين النظم العربية . وبالتالي ، فإن المصارحة والمكاشفة تمثلان أحد المداخل الأساسية لإعادة صياغة العلاقات العربية ـ العربية على أسس جديدة .

٣ ـ الاعتراف بالاختلافات والتناقضات القائمة بين الدول العربية والتحرك الفعال من أجل محاصرتها. فقد أكدت الخبرة على أنه ليس من الصالح العربي التغاضي عن الاختلافات القائمة بين الدول العربية أو التقليل من شأنها ، لأنها تمثل مقومات كامنة للصراعات والنزاعات بين تلك الدول ، بينما الاعتراف بهذه المشكلات والوقوف على طبيعتها يمثلان قوة دفع من أجل التفكير في حلول جذرية لها .

٤ ـ التأكيد على أن التضامن والتنسيق الفعال بين مجموعة من الدول لا يكتب لهما ، الاستمرار والفاعلية إلا في حالة تحقيقهما لمصالح جميع الدول الأعضاء بصورة مقبولة . وبالتالي ، لكي يتحقق التضامن العربي ، لابد من أن تكون مصالح الجميع معروفة ومقننة ، وأن هذا التضامن لا يهدد مصلحة أحد الأطراف .

٥ ـ النظر إلى الأمن القومي العربي كقضية شاملة . فهو لا يقتصر على الأبعاد العسكرية فقط ، بل له أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما يجب تجاوز التفرقة الفجة بين الأمن القطري (أمن كل دولة عربية على حدة) أو الأمن الإقليمي أو الجهوي (أمن مجموعة من الدول

العربية) مـن ناحية والأمن العـربي الشامل من ناحيـة أخرى . فالأمن القطـري والأمن الإقليمي يجب النظر إليهما كجزء من الأمن القومي العربي ، الذي يجب أن يكون بمثابة مظلة تشمل جميع الدول العربية .

٦ ـ ولما كـان العرب لا يعيشـون في جزيرة معـزولة ، فهـم جزء مـن نظام دولي ، له قـواعده وآليـاته وقضاياه . لـذا فإن التفكير في قضية الأمن القومـي العربي لابد أن يأخـذ بعين الاعتبار التحولات الكبرى التي تحدث في النظام الدولي وما يمكن أن تتركه من تأثيرات على العرب . وبدون الدخول في تفاصيل الجدل الفكري حول النظام الدولي الجديد ، يمكن القول بأن النظام الدولي الذي تشكل في أعقاب الحرب العالميـة الثانية ، والذي ارتكز على قاعـدة القطبية الثنائية وما ارتبـط بها من حرب باردة ، قد بدأ يشهد تحولات كبرى تنبئ عن بروز نظـام دولي جديد لم تتضح معالمه بشكل كامل بعد . ومن هذه التحولات :

(أ) التقدم الصنـاعي والتكنولوجـي الهائل ، فهناك ثورة صنـاعية ثالثة سيكـون لها تأثيراتها وتداعياتها على العلاقات والتفاعلات بين الدول . فأين العرب من هذه الثورة ؟.

(ب) انهيار أنظمة الحكم الشيوعية في أوربا الشرقية ، واتجاه نظمها السياسية نحو تبني أشكال من التعدديـة السياسية والاقتصاد الحر ، وتـراجع الدور السياسي والاستراتيجـي للاتحاد السوفيتـي كقطب دولي ، وذلك نظـراً إلى المشكلات الـداخلية الكبرى التي يعـاني منها . وفي الوقت نفسه ، فـإن دور الولايات المتحدة يزداد بروزاً في تشكيل النظـام الدولي الجديد . وقد أكدت أزمـة الخليج ذلـك . وهناك اتجاه يرى أن العـالم يتجه نحـو القطب الواحـد بزعـامة الولايات المتحدة الأمريكية [١٤] . ومن المتوقـع أن تستغرق المرحلة الانتقالية التـي يشهدها النظام الدولي عقد التسعينيات كله حتى يتبلور هيكل النظام بشكل واضح .

(جـ) زيادة التقارب بين الشرق والغرب ، ووضـع نهاية للحرب الباردة بمعناها التقليدي .

(د) بروز الاتجاه نحـو إقامـة الكيانات والتكتـلات الاقتصاديـة الكبرى ، وعلى رأسها مشروع «أوربا ١٩٩٢ » ، والتكتل الأمريكي ـ الكندي .

تلك هي أبرز التحولات التي حدثت في النظام الدولي ، ولا تزال تؤتي تأثيراتها . وتشير العديد من التقارير والأبحـاث إلى أن هذه التحولات ستؤدي في التحليـل الأخير إلى المزيد من تهميش بلـدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية [١٥].

كما أن بعض مبـادئ وقواعـد النظام الـدولي الجديد المرتبطـة بالتعـايش السلمـي ونبذ الحروب

---

(١٤) د . عبد المنعم سعيد ، مصر والنظام الدولي في التسعينيات ، **مرجع سبق ذكره**.

(١٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

محمد سيد أحمد ، « العالم الثالث والطريق إلى التهميش » ، **الهلال** (عدد يناير ١٩٩٠) .

وتسـوية المشكـلات بـالطرق السلميـة ، قد لا تشمـل بـالضرورة بلدان القـارات الثـلاث التي تعـج بالصراعـات الإقليمية والحروب الأهلية . ولذلـك يتعين على العرب أخذ المتغيرات الدوليـة بعين الاعتبار عند التفكير في مستقبلهـم . لقد أكدت أزمـة الخليج الثانية مـدى فاعلية النظـام الدولي في التعامـل مع مشكلة الكويـت . فهل سيستطيع العرب أن يتعاملوا بفـاعلية مع هذا النظام حتى يحدوا مـن تأثيراته السلبية القائمة والمحتملة عليهم ؟ وهل النظام الدولي الذي تعامل مع قضية احتلال العراق للكويت من منطلق الشرعيـة الدوليـة سيمدّ مظلـة تلك الشرعية لتشمـل القضايـا الأخرى في المنطقـة وعلى رأسـها القضية الفلسطينية ؟ وإلى أي مـدى يستطيع العرب تطوير عـلاقتهم بشكل مفيد مـع بعض الأطراف الدولية الأخـرى التي ستلعب أدواراً فاعلة في إطار عمليـة بناء النظام الدولي الجديد ، ومـن هذه القوى على سبيل المثال دول المجموعة الأوروبية واليابان ، وذلك حتى تقلل النظم العربية من إمكانات الوقوع في إطار التبعية المفرطة للـولايات المتحدة . فتوثيق العلاقات مع تلك القـوى الجديدة كفيل بأن يعطى . الدول العربية المزيد من حرية الحركة . فهل سيحدث تحرك جاد على هذا المستوى ؟!.

وفي ضوء الآثـار والتداعيات التي نجمـت عن أزمة الخليج الثـانية ، وفي ضوء التحولات الـراهنة في النظام الـدولي ، فإنه يمكـن بلورة بعض الأفكـار حول مـاهية عناصر الأمـن العربي ، وما هـي آليات وأساليب تحقيقه . وللإجابة عن هذين التساؤلين لابد من تحديد مصادر تهديد الأمن العربي ، انطلاقاً من المستجدات التي أوجدتها أزمة الخليج .

خامساً ـ مصادر التهديد القائمة والمحتملة للأمن العربي

يمكن تقسيم مصادر تهديد الأمن العربي إلى مصـادر داخلية وأخرى خارجية (إقليمية ودولية) . وتشمل المصادر الداخلية : استمرار مشكلات التخلـف الاقتصادي والسياسي التي تعاني منها الدول العربية ـ بـدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة ـ (أزمة المشاركة السياسية ، عدم العـدالة التوزيعية ، مشكلة الهوية ... إلخ) .وهذه المشكلات تمثل بؤراً للتـوتر وعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية . هذا إضافـة إلى مشكلات الأقليات التي تمثل في عـديد من الحالات قنوات للتدخـل الخارجي (الإقليمي والدولي) في شؤون الدول العربية . كما تشمل التحديـات الداخلية المشكلات والتناقضات القائمة بين الدول العـربية، وعلى رأسهـا مشكلات الحدود ، ومسـائل توزيـع الثروة والتنـافس حـول الزعـامة الإقليمية. كما أن المياه قـد تشكل في المستقبل مصدراً للتـوتر والصراع بين بعض الدول العـربية . هذا إضافة إلى الاختلافات بين تلك الدول بشأن أسلوب التعامل مع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكل تلـك العوامل أدت في الماضي إلى اتجاه بعـض النظم نحو التـدخل في الشؤون الـداخلية للدول الأخرى وهو ما عمق جذور عدم الثقة بين تلك النظم .

أمـا المصادر الخارجيـة (الإقليمية والـدولية) فتتمثـل في : تعاظـم الخطر الإسرائيلي في المنطقـة ، وبخاصـة في ضوء التطورات الجديـدة ، وهو من أقوى مصـادر تهديد الأمن العـربي على الاطلاق ، إذ تسعى إسرائيل إلى القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة . يلي ذلك خطر تزايد النفوذ الأجنبي في المنطقة العربية ، وهو يضـع قيوداً على حرية القـرار في الدول العربية . هذا إضافة إلى تطلع بعض دول الجوار الجغرافي إلى تحقيق مكاسـب مباشرة وغير مباشرة على حساب العرب ، خاصـة أن أزمة الخليج الثانية قد ساهمت في خلق حسـاسيات جديدة ، إضافة إلى بعض المشكلات التي كانـت قائمة سابقاً في علاقات العـرب مع بعض دول الجوار ، مثل مشكـلات المياه والحدود والتدخل في الشـؤون الداخلية . وهي تشكل في مجملها مصادر للتوتر والنزاع مع دول الجوار . وتعتبر المشكلات والتناقضات مع هذه الدول ثانوية عند مقارنتها بالخطر الإسرائيلي ـ الصهيوني ، وبخطر النفوذ الأجنبي في المنطقة .

والذي لا شك فيه أن هنـاك ارتباطاً وثيقاً بين المجموعتين من مصادر الخطر والتهـديد . فاستمرار المشكلات والتحديات الداخلية يساهم في تعميق دور التهديدات الخارجية للأمن العربي . وبالتالي فإن الخطوة الأولى على طريق تحقيق الأمن القومي العربي هـي التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق بين الدول العربيـة بشأن أولـويات مصادر الخطـر والتهديـد على المستوى الداخلي مـن ناحيـة ، وعلى المستوى الخارجي من ناحية أخرى ، مع طرح أساليـب واستراتيجيات فعالة للتعامل معها ، وإنشاء المؤسسات والأجهزة القادرة على تحقيق ذلك .

سادساً ـ أبعاد الأمن القومي العربي : مواجهة التحديات الداخلية

وهذه المواجهة يجب أن تتـم على مستويين ، بينهما قدر من الترابط والتداخـل : الأول هو المستوى القطري (مستوى كل دولـة عربية على حدة) والثاني هو المستوى القـومي . فعلى المستوى القطري ، هناك مشكلات عديدة تعاني منها الدول العربية ـ بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة ـ وبالتالي يتعين على الدول العربية اتخاذ الإجـراءات وتبني السياسات التي من شأنها تـدعيم العمل العربي المشترك . ويعتبر ذلك المدخل الأساسي لمواجهة التهديدات الخارجية للأمن العربي وعلى رأسها الخطر الإسرائيلي . ومن أبـرز المشكلات الداخلية التـي يتعين على الدول العربيـة مواجهتها بـالأساليب المناسبـة ، وذلك كخطوات على طريق تحقيق الأمن القومي العربي ، ما يلي :

١ ـ مشكلة الديمقراطية والمشاركة السياسية [١٦] : فمن مسؤوليات الحكومات التحرك بصورة أكثر

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول مشكلات الديمقراطية في الوطن العربي انظر :

مجموعـة من البـاحثين ، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت : مركـز دراسات الوحدة العـربية ، ط ١ ، ١٩٨٤) ، مجموعة مـن الباحثين ، **التعددية السياسية والديمقـراطية في الوطن العربي** (عمان : منتدى الفكـر العربي ، ط ١ ، ١٩٨٩) .

جدية لتعميق الـديمقراطية ، وتوسيع دائرة المشاركة في صنـع القرار ، واحترام حقوق الإنسان ، وتكريس الشرعية المستنـدة إلى التراضي والتوافق داخل المجتمع ، والا فالبديـل هو العنف والعنف المضاد ، الأمر الذي قد يلحق الضرر بالأمن العربي برمته .

٢ ـ مشكلة التنمية الاقتصادية وعـدم العدالة التوزيعية [١٧] : فإلى جانب تعثـر جهود التنمية في البلاد العربيـة ، فإن أغلـب هذه البـلاد تعرف ظاهـرة التفاوتـات الاقتصاديـة والاجتماعية الحادة بين مواطنيها ، الأمر الذي يخلـق بيئة ملائمة لزيادة التوتر وعدم الاستقرار في الـداخل . وبالتالي فمن الأهمية بمكان إعادة تقويم تجارب التنمية التي اتبعتها الدول العربية للوقوف على أسباب تعثرها، وكيف يمكـن تجاوز هذه الأسبـاب . هذا إضـافة إلى اعـادة النظر في الآليـات التي اتبعتهـا النظم العربية لتوزيع الدخول والثروات ، وتبيان أسباب عدم فاعليتها في تصحيح الاختلالات التوزيعية في الدول العربية ، ففي عديد من الحالات جاءت هذه الأساليب بآثار عكسية .

٣ ـ مشكلة الأقليات وعـدم التكامل المجتمعي [١٨] : فهناك دول عربيـة تعاني من هذه المشكلـة . وهي قنبلة موقـوتة تهدد بالانفجار . وقد آن الـوقت لتجاوز الاستراتيجيات التي اتبعتهـا بعض الدول العربية في الماضي للتعامل مع المشكلة . فالمطلوب هـو طرح حلول أكثر واقعية وأكثر عقلانية لها . فاستراتيجيـات الدمـج القسرى للأقليـات ، أو إعطاؤهـا نوعـاً من الحكـم الذاتي الشكلي لم تحل المشكلـة ، بـل سـاهمت في تعميقهـا . ومـن هذا المنطلـق فـإن الاعتراف بـالحقـوق السيـاسيـة والاقتصاديـة والثقافيـة للأقليـات وتقنينها ، وتمكينهـا من ممـارسة هـذه الحقوق هـو المدخل الصحيح لمواجهة تلك المشكلة .

٤ ـ بناء مـؤسسات الدولة الحديثة استنـاداً إلى أسس القانون والعقـلانية والفاعلية ، ومواجهـة كافة مظاهر الفسـاد السياسي والإدارى التي تعبر عن هشاشـة مؤسسات الدولة وضعـف فاعليتها في الوطن العربي .

٥ ـ إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع العربي على أسس جديدة [١٩] ، بحيث تعبر الدولة بشكل صادق عـن المجتمع المدني وتساهم في تقـويته وتدعيمـه بالشكل الـذي يُمكن مختلف قواهـا من المشاركة في الحياة السياسية ، ويمكنها أيضاً من التعبير عن خصوصياتها الثقافية والحضارية .

---

(١٧) إبراهيم سعد الدين وآخرون ، **التنمية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٨٩) .

(١٨) انظر :

د . نيفين عبد المنعـم مسعد ، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٨) .

(١٩) لمزيد من التفاصيل انظر :

د . سعد الديـن إبراهيم (محرر) ، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ١٩٨٨) .

ومن المؤكد أنـه قد لا تستطيع بعض الدول العربيـة أن تواجه المشكلات السابقة في إطـار حدودها الجغرافية . فمواجهة بعض هذه المشكلات لابد أن تتـم في إطار قومي أكبر ، ولكن من الأهمية بمكان أن تتحرك النظم الحاكمة بصورة جادة لمواجهة تلك المشكـلات ولتحقيق التغيرات المطلوبة ، ولو من أجل المحافظة على الاستمـرار السياسي لتلك النظم ، لأن عـدم استجابتها لمطالـب التغيير والعمل على كبتها كفيلان بأن يدفع ببعض قوى المجتمع المدني إلى فرض إرادة التغيير بالقوة والعنف .

أما على المستـوى العربي ، فإن تحقيـق الأمن القومـي يتضمن العـديد من العنـاصر والمؤسسات والآليات ، منها :

١ ـ التزام الـدول العربية بمبدأ عدم التـدخل في الشؤون الداخلية لبعضهـا البعض ، واحترام السيادة الكاملـة والتكامل الإقليمـي لكل دولـة . وفي هذا الإطار ، فـإنه من الأهميـة بمكان الحيلـولة دون تقسيم العـراق والمحافظـة على وحدة أراضيـه الإقليمية . فقبـول تقسيم العـراق سيمثل سـابقة خطيرة ، قد تهدد دولاً أخـرى في المنطقة ، وسيسمح لقـوى غير عربيـة بمزيد مـن اختراق النظام العربي .

٢ ـ تجاوز التناقـض بين القطريـة والقوميـة [٢٠] ، ليس بـالشعارات والبيانـات الرسميـة والخطب الحماسية فحسب ، ولكن انطلاقاً من التحديد الـواقعي لمجالات التناقض بين القطرية والقومية ، وتحديد ما هو الحقيقي وما هو المفتعل فيها ، والعمل من أجل محاصرتها وتضييق نطاقها ، وذلك بإيجاد الأطـر السياسيـة والمؤسسية التي مـن شأنها تكريـس الارتباط بين المستـويين القطري والقومـي . وتتمثل الخطوة الأولى لتجـاوز التناقض بين القطـرية والقـومية في إعادة تقييـم ونقد الرؤى والتصورات القطرية من ناحية ، والفكر القومي من ناحية أخرى . فالمشروع القطري ، رغم تجذره تعثر في تحقيق الأمن والتنمية وصيانة الاستقلال الوطني للدول العربية . أما الفكر القومي فيحتاج إلى عملية تجديد ليستـوعب التغيرات والتطورات التي حدثت ـــ ولا تزال ـ على المستويين العربي والدولي . ومن هـذا المنطلق يمكن إعادة تأسيس العلاقة بين القطـري والقومي على أسس جديدة .

٣ ـ تطوير آليـات تسوية المنازعات بين الدول العـربية بالطرق السلمية . وهناك خبرة عـربية ودولية واسعة يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد .

٤ ـ تبني مشروع أو برنامج للتنمية يقوم على أسـاس تدشين الاقتصادي التكامل الحقيقي بين الدول العربية[٢١] . وهناك العديد مـن القضايا التي يجب أخذها بعين الاعتبـار في هذا المقام : ١ ـ أولها :

---

(٢٠) جميل مطر ، « النظام الدولي والنظام العربي : توأم يحتضر وتوأم يولد » ، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي الرابع الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة من ١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ٢١ .

(٢١) لمزيد مـن التفاصيـل راجع : =

تبني آليات فعالة يحقق التوازن في الثروة بين سيادة الدولة على مواردها من ناحية ، ومساهمتها في الأعباء القومية والتكافل الاجتماعي العربي من ناحية أخرى ، مع تطوير المؤسسات والأساليب التي تقوم بهذا الدور . ٢ ـ وثانيها : إعادة تقويم نظام المساعدات الإنمائية العربية من حيث حجمها ومدى كفايتها ، وفاعلية المؤسسات التي تقوم عليها . ومن الأفكار المطروحة في هذا الشأن إنشاء « صندوق عربي للتنمية » تساهم فيه الدول العربية الغنية ، ويتولى تقديم المساعدات والقروض للدول العربية الفقيرة بشروط ميسرة . ٣ ـ وثالثها : إعادة النظر في أوضاع العمالة العربية ، والعمل من أجل إيجاد نظام قانوني عربي لضمان وحماية حقوق العمالة العربية التي تتحرك عبر الحدود فيما بين الدول العربية . ٤ ـ ورابعها : التقويم الجاد لأنماط استثمار رؤوس الأموال العربية ، وطرح صيغ فعالة من شأنها جذب جانب من الاستثمارات العربية في الخارج إلى الأقطار العربية ، مع العمل على خلق الظروف السياسية والاجتماعية التي تساعد على ذلك في الوطن العربي . ٥ ـ وخامسها : تطوير وتبني نظام عربي للمعاملات بحيث تكون هناك قوانين موحدة في مجالات الشركات والاستثمارات والعقود والأوراق المالية والتأمين ، والضرائب ... إلخ .

٥ ـ تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك ، وبالذات المؤسسة الأم الجامعة العربية . وقد آن الوقت لتعديل ميثاق الجامعة بالشكل الذي يزيد من فاعليتها . ومن الأمور الهامة في هذا المقام ما يلي :

(ا) التخلي عن مبدأ الإجماع في التصويت ، حيث يحد من فاعلية الجامعة ، وذلك بتعديل نظام التصويت بحيث يكون بأغلبية الثلثين في القضايا الجوهرية ، وبالأغلبية المطلقة (النصف + واحد) فيما عدا ذلك ، على أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات الصادرة عن الجامعة ، والتي تحوز على الأغلبية ، بما في ذلك الدول المعترضة صراحة على تلك القرارات .

(ب) إنشاء برلمان عربي يضم ممثلين من المؤسسات النيابية في حالة وجودها أو ممثلين من الاتحادات والنقابات والجمعيات بالنسبة إلى الدول التي ليس فيها تمثيل نيابي .

(جـ) إنشاء محكمة عدل عربية تتولى تسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية على أن تكون أحكامها ملزمة .

(د) تطوير مشروعات التصنيع الحربي المشترك ، باعتبار أن تطوير وتدعيم صناعة عربية للسلاح يعتبران أحد المتطلبات الهامة لحماية الأمن القومي العربي .

= أمين هويدي ، **أزمة الأمن القومي العربي : لمن تدق الأجراس** (القاهرة : دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٩١) ، د . حازم الببلاوي ، **بعد أن يهدأ الغبار : برنامج للعمل** (القاهرة : دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٩٠) ، د . روجر أوين « نحو نظام عربي جديد » ، **الباحث العربي** ، عدد ٢٥ (يناير ـ مارس ١٩٩١) ، ص ص ٩ ـ ١٣ ، د . عصام نعمان ، «مطلوب قاطرة للنظام العربي الجديد » ، **الباحث العربي** ، عدد ٢٥ (يناير ـ مارس ١٩٩١) ، ص ص ٢٠ ـ ٢٦ ، د.علي الدين هلال « المنطقة العربية بعد الأزمة : تصورات مستقبلية » ، ورقة قدمت إلى ندوة « أزمة الخليج : الأبعاد الدولية الإقليمية » التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية خلال الفترة ١٦ ـ ٢٠ يناير ١٩٩١ .

(هـ) تطوير مؤسسة القمة العربية ، بحيث يكون هناك انتظام في الاجتماعات ، وإعداد جيد لكافة القضايا التي تعرض على القمة .

٦ ـ إيجاد مؤسسات وأساليب جديدة للعمل العربي المشترك [٢٢]، ومنها على سبيل المثال : إنشاء صندوق عربي للتنمية . وتنظيم حوارات إقليمية بين بعض الدول العربية وبعض الدول غير العربية المجاورة ، وذلك بهدف مناقشة القضايا والمشكلات القائمة بين العرب ودول الجوار الجغرافي وطرح حلول واقعية ومقبولة لها . ومنها على سبيل المثال مشكلات المياه والحدود والتدخل في الشؤون الداخلية ... إلخ . وإنشاء مؤسسة شعبية عربية تجتمع بصفة دورية ، وتضم ممثلين عن مختلف قطاعات المجتمع المدني العربي ، وتقدم الرأي والمشورة لمؤسسات وأجهزة العمل العربي المشترك في مختلف القضايا والمشكلات التي تعالجها .

وجدير بالذكر أن مواجهة التحديات الداخلية ، سواء على مستوى كل دولة عربية على حدة ، أو على مستوى العلاقات بين الدول العربية ، وتدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك ، يعتبران مقدمات موضوعية لزيادة فاعلية النظام العربي في مواجهة التحديات الخارجية (الإقليمية والدولية) .

سابعاً ـ أبعاد الأمن القومي العربي : مواجهة التهديدات الخارجية

ثمة اتجاه عام على مستوى الفكر والممارسة يرى ضرورة إخراج قضايا الأمن والدفاع من نطاق جامعة الدول العربية وهذا أحد الدروس الهامة المستفادة منه منذ إنشاء الجامعة فقد أدى إبقاء موضوع الأمن في إطار الجامعة إلى إضعاف الالتزام الأمني العربي لتطلبه إجماع الدول الأعضاء ـ ماعدا الدولة المعتدية ـ من ناحية ، وإضعاف جهود الجامعة في المجالات غير الأمنية من الناحية الأخرى . لذلك من المتصور أن يقتصر دور الجامعة العربية على الأمور الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق السياسي العام ، بينما يتم إقامة نظام للدفاع المشترك بين الدول الراغبة في ذلك والمستعدة لتحمل تبعاته» [٢٣] . ومن المفارقات في هذا الصدد أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعتها الدول العربية عام ١٩٥١ ، والتي أقرت إنشاء مجلس للدفاع المشترك ، هذه المعاهدة لم تتحقق ، ولم تلتزم بها الدول الأعضاء ، كما أنها لم تلتزم بتنفيذ الكثير من قرارات الجامعة حتى تلك التي تحظى بموافقة تلك الدول . وإذا ما تركت ترتيبات الأمن اختيارية تشارك فيها الدول الراغبة في ذلك ، فإن هناك مجموعة من القضايا والتحديات يتعين على الدول العربية مجتمعة التعامل معها :

١ ـ أولها : التأكيد على أن الترتيبات الأمنية بين أية مجموعة من الدول العربية لا تشكل محوراً موجها

---

(٢٢) جميل مطر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

(٢٣) د . علي الدين هلال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤ .

ضد دول عربية أخرى ، ومن الضروري تجسيد هذه المعاني على مستوى القول والفعل . ولعل إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي الستة ومصر وسورية، الذي صدر في الأسبوع الأول من مارس آذار ١٩٩١ يمثل بادرة على هذا الطريق .

٢ ـ وثانيها : تطوير استراتيجية عربية للتعامل مع إسرائيل في الوقت الراهن وفي المستقبل . فأزمة الخليج جاءت بمتغيرات جديدة على صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي [٢٤] . وهناك العديد من الأفكار التي يطرحها الآخرون عن التسوية . وهي لا تضمن في نهاية الأمر الحقوق والمصالح العربية . وبالتالي ، فإلى جانب الاستمرار في دعم الانتفاضة الفلسطينية يتعين على الدول العربية تحديد موقفها إزاء المحاولات الجارية للتسوية ، وطرح تصور عربي للتسوية ، يعكس الأهداف والمصالح العربية ، وإلا فالبديل هو تجميد القضية الفلسطينية ، وافساح المجال أمام إسرائيل للتلاعب بمتغيرات وأطراف الصراع ، ولتعظيم دورها في المنطقة . وجدير بالذكر ، أن المساعي الإسرائيلية والأمريكية في الوقت الراهن ترمي إلى الفصل الموضوعي بين القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي . وهذا يوجب على العرب رفض محاولات الفصل بين القضية والصراع . فالقضية الفلسطينية جوهر الصراع ، ولا يمكن إنهاؤه دون التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية بالشكل الذي يكفل للفلسطينيين حقهم في تقرير المصير واقامة دولتهم المستقلة . وقد يكون أفضل الآليات المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل الظروف الراهنة ، هي أن يتمسك العرب بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، على أساس قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن القضية الفلسطينية . كما يتعين على العرب التركيز على فكرة الشرعية الدولية التي على أساسها تم التعامل مع قضية الكويت . فالشرعية الدولية واحدة لا تتجزأ ، ويجب أن تمتد لتشمل كل قضايا المنطقة ، حتى لا تكون هناك ازدواجية في تطبيق معايير الشرعية الدولية . وقد يتم التفكير في أكثر من آلية للتسوية في الوقت نفسه . وفي جميع الحالات ، فانه من الأهمية بمكان التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وذلك بغض النظر عن مواقف بعض الأطراف العربية والدولية من القيادة الحالية للمنظمة ، فتغيير قيادة المنظمة مسألة مرتبطة بإرادة الشعب الفلسطيني نفسه . وقد يتم التفكير في أكثر من صيغة، تكمل بعضها البعض ، لتمثيل الفلسطينيين في جهود التسوية .

---

(٢٤) لمزيد من التفاصيل انظر :

د . أحمد يوسف أحمد ، « اعصار الخليج وقضية فلسطين : إطار للمناقشة » ، ورقة قدمت إلى الحلقة النقاشية عن حرب الخليج والقضية الفلسطينية ، التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في ١٦ مارس ١٩٩١ ، د . دياب مخاومة ، « بين فلسطين وأزمة الخليج » ، **الوحدة** ، العددان ٧٧ و ٧٨ (فبراير ومارس ، ١٩٩١) ، ص ٥٤ ــ ٦٥ ، محمد على المداح « مأزق الموقف الفلسطيني » ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٠٢ (أكتوبر ١٩٩٠) ، ص ٤٤ ـ ٤٨ .

٣ ـ وثالثها : إعادة صياغة العلاقة مع دول الجوار الجغرافي ، وبالذات إيران وتركيا واثيوبيا . فعلى الرغم من الحساسيات التي أوجدتها أزمة الخليج مع كل من إيران وتركيا ، تقع الدولتان في دائرة الجوار الجغرافي الأصيل للعرب . وعلى الرغم من وجود مصادر للاختلاف والصراع في علاقات العرب مع هاتين الدولتين ، هناك بعض الروابط الدينية والحضارية والمصلحية أيضاً ، والتي يمكن في إطارها إعادة رسم العلاقة مع دول الجوار . ومن الأهمية بمكان تطمين دول الجوار ، وذلك بخلق الاقتناع لديها بأن أية ترتيبات أمنية بين بعض الدول العربية ليست موجهة ضدها . كما أن التوصل إلى بعض الاتفاقيات بشأن قضايا المياه والتجارة والعلاقات الاقتصادية يمثل مدخلاً هاماً لتحسين العلاقة مع تلك الدول .

٤ ـ ورابعها : العمل من أجل نزع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل من كل دول المنطقة وفي مقدمتها إسرائيل .

٥ ـ وخامسها : العمل من أجل انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة ، وذلك طبقاً لجدول زمني محدد . فتزايد الوجود الأجنبي في المنطقة يشكل في الأجلين المتوسط والطويل مصدراً لعدم الاستقرار السياسي ، ويعطل إمكانات تطوير تصورات واستراتيجيات ذاتية للأمن من قبل دول المنطقة . كما أن التوصل إلى ترتيبات عربية بشأن تأمين النفط العربي وحمايته ، وترتيبات إقليمية ودولية بشأن استمرار تدفقه إلى الأسواق العالمية بأسعار مقبولة للمنتجين والمستهلكين ، تساعد على اسقاط بعض ذرائع استمرار الوجود الأجنبي في المنطقة .

وفي إطار التعامل مع العالم الخارجي يتعين على الدول العربية ترجمة شعار التنمية المستقلة والاعتماد على الذات إلى سياسات عملية ملموسة يكون من شأنها تقليص التبعية للخارج ، فهي تضع قيودًا على حرية الحركة السياسية للدول العربية [٢٥] . كما أنه من الأهمية بمكان تطوير تصورات عربية ـ في إطار الجامعة العربية ـ للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الفاعلة في النظام الدولي بالشكل الذي يضمن المصالح العربية .

وجدير بالذكر أن أي تصور جاد وواضح للأمن القومي العربي ، يظل عديم الجدوى إذا لم تترجمه النظم العربية الحاكمة إلى سياسات وممارسات عملية . وإحدى المشكلات الكبرى في العالم العربي وجود فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق . فالأفكار والمقترحات الجيدة حول الأمن القومي ليست قليلة، لكن التحدي هو خلق الاقتناع لدى النظم الحاكمة بضرورة تبني هذه الأفكار والعمل لتنفيذها . وفي ظل الظروف الراهنة ، ترى ما هي نقطة البداية الحقيقية التي يجب الانطلاق منها لتحقيق الأمن القومي العربي طبقاً للتصور السابق ذكره ؟.

---

(٢٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

د . اسماعيل صبري عبد الله ، « دعوة إلى نهضة عربية جديدة » ، **الأهرام** ، ٦/٣/١٩٩١ .

ثامناً ـ نقطة البداية : التحرك الجاد لتحقيق المصالحة العربية

المصالحة العربية المنشودة في الوقت الراهن يجب ألا تكون شكلية أو ديكورية ، بل يجب أن تستند إلى مقومات موضوعية تضمن لها الاستمرارية والفاعلية . ومن هذه المقومات الموضوعية ما يلي :

١ ـ الاقتناع بأن تجاوز آثار ما حدث ليس بالمسألة البسيطة التي يمكن أن تتم بين عشية وضحاها ، بحيث يبدأ العرب صفحة جديدة ، وقد عفا الله عما سلف ، ذلك لأن الآثار السلبية لأزمة وحرب الخليج عميقة ومدمرة ، ولا شك في أن علاج بعضها وتجاوزه يحتاجان إلى وقت أطول . كما أن هناك تجاوزات قد حدثت من قبل أطراف عربية عديدة ، والتعامل الصحيح معها يجب ألا يكون بتجاهلها أو بطي صفحتها ، لأنها تركت رواسب عميقة ، ولذلك فلابد من الاعتراف بها وتحديدها وتفنيدها وتبيان مخاطرها . ويتطلب ذلك اعتماد المصارحة والمكاشفة كمنهج للتعامل بين النظم العربية ، فأزمة الخليج حطمت بعض الجسور ، وعمقت أسباب عدم الثقة بين النظم العربية ، ولذلك فإن الخروج من هذه الوضعية لن يكون إلا بالمصارحة الجادة بين النظم العربية .

٢ ـ على الرغم من عمق الآثار السلبية التي نجمت عن الأزمة على نحو ما سبق ذكره ، من الخطأ النظر إليها باعتبارها وضعية دائمة ، فهي حالة استثنائية لها ملابساتها وخصوصياتها وتداعياتها . وبالتالي يجب النظر ، بأفق أوسع ، إلى مرحلة ما بعد الأزمة ، فهي يجب أن تكون مرحلة لوقف التدهور في العلاقات العربية ـ العربية ، والبحث عن الآليات الفعالة لتحقيق تضامن عربي حقيقي يرتكز إلى مصالح . ومؤسسات وسياسات فعالة ومؤثرة .

٣ ـ على الرغم من التفهم الكامل للرواسب السياسية والنفسية العميقة التي أوجدتها أزمة وحرب الخليج ، من الأهمية بمكان تجاوز وتحجيم الرغبة في تصفية الحسابات ، سواء على مستوى النظم الحاكمة أو على مستوى بعض الجماهير ، وذلك لتحقيق المصالحة العربية المنشودة .

٤ ـ إن المصالحة العربية قد تتم على مراحل وعبر العديد من الآليات . ففي مرحلة أولى قد يكون من المطلوب إجراء حوارات ومصالحات على المستوى الثنائي بين الدول العربية ، وذلك بهدف تصفية الأجواء وتحديد قضايا الاتفاق والاختلاف . وفي مرحلة تالية يمكن أن تكون المصالحة على مستوى عربي أشمل ، وذلك في إطار المؤسسة العربية الأم وهي الجامعة العربية . كما أن المصالحة قد ترتكز في البداية على القضايا التي يوجد اتفاق بشأنها ، على أن تعالج القضايا الخلافية بعد ذلك . فالمؤكد أن القضايا الاقتصادية والفنية والاجتماعية لا تثير من المشكلات والاختلافات ما تثيره قضايا الأمن والدفاع والسياسة الخارجية .

٥ ـ إن الحديث عن مصالحة عربية يجب أن يتجاوز التصريحات والخطب والبيانات الرسمية إلى المبادرات والسياسات العملية . ويقع على عاتق الدول العربية ذات الفاعلية والتأثير أن تتحرك

وتبادر بقدر من التنسيق بينها لجمع الشمل وإعادة الوفاق ، سواء على مستوى الشعوب العربية أو على مستوى النظم العربية .

خلاصة القول ، إن الوطن العربي يمر في أعقاب الأزمة والحرب في الخليج بمنعطف تاريخي خطير ، وهو يواجه تحديات كبرى تهدد الكيان العربي ذاته . وإذا لم تتحرك النظم العربية بشكل جاد ومخطط لتجاوز تلك التحديات ومواجهتها ، فإنه لن يكون هناك مجال للحديث عن أمن قومي عربي ، ولن يكون العرب عنصراً فاعلاً ومؤثراً في النظام الدولي الذي يتشكل الآن ، بل سيكونون موضوعاً له . ولن يكون للعرب القدرة على التخطيط لمستقبلهم ، بل سيخطط له الآخرون .

ترى هل سترتفع النظم العربية إلى مستوى التحديات ؟ ذلك هو التحدي !!.